

بسم الله الرحمن الرحيم  
وزارة الصحة الاتحادية  
الصندوق القومي للإمدادات الطبية

التقدم المحرز في أداء الصندوق من العام 2011 وحتى العام 2017



بدأ النشاط الذي يقوم به الصندوق القومي للإمدادات الطبية (الهيئة سابقاً) في العام 1935 م كإدارة ضمن ما كان يعرف وقتئذٍ بالخدمات الطبية في السودان. انتقلت بعد ذلك إلى المبنى الحالي في العام 1954 م بحسبانها إدارة تابعة لوزارة الصحة باسم الإدارة العامة للإمدادات الطبية المركزية. في فبراير من العام 1991 م أصبحت الإمدادات الطبية المركزية هيئة عامة معنية بتوفير الإمداد الطبي لكافة المؤسسات الصحية في البلاد بموجب قانون الهيئة العامة للإمدادات الطبية لسنة 1991 م، الأمر الذي سمح للمؤسسة الجديدة ممارسة الحد الأقصى الممكن من الإدارة الذاتية ومنح القانون الإمدادات الطبية مرونة في العمليات التجارية في شراء وبيع الأدوية اعتماداً على نظام استرداد التكلفة في توزيع المنتجات الطبية وذلك ضمن سياسة التحرير الاقتصادي التي اعتمدها ثورة الإنقاذ الوطني والتي جاءت في 30 يونيو 1989.

في العام 2003 أُلغيت جميع القوانين الخاصة بالهيئات ودمجت في قانون الهيئات لسنة 2013. خلال العام 2015 تغير الوضع القانوني للهيئة، بعد إجازة قانون الصندوق القومي للإمدادات الطبية لسنة 2015، وعليه تحولت الهيئة العامة للإمدادات الطبية المركزية إلى الصندوق القومي للإمدادات الطبية مع الاحتفاظ بالدور الأساس الذي كانت تقوم به الهيئة والمهمة الموكلة إليها والمتمثلة في شراء وخزن وتوزيع المنتجات الطبية (الأدوية والمستلزمات والأجهزة والأثاثات الطبية) للمؤسسات والمرافق الحكومية. جاء هذا التغيير بناءً على توصيات لجنة دراسة اختصاصات الهيئة الصادرة في العام 2011 وتوصيات بيت الخبرة العالمي الصادرة في العام 2012 وبرنامج إصلاح المؤسسات الذي يتبناه مجلس الوزراء الذي يهدف إلى تحسين إدارة الإمدادات الطبية لتحقيق أهدافها بالمرونة اللازمة والكفاءة المطلوبة وأقل تكاليف ممكنة. أهم ما يميز الصندوق أنه أصبح مؤسسة خدمية غير ربحية وكذلك حدد القانون المؤسسة المسؤولة عن توفير الدواء حتى على مستوى المرافق الصحية وأوجب على المؤسسات الحكومية الشراء من الصندوق فقط. تتمثل أهم ميزات قانون الصندوق في الآتي:

1. صندوق الإمدادات غير ربحي يعتمد على نظام التمويل الذاتي بأقل تكاليف تشغيلية ممكنة وكفاءة عالية وبالمرونة المطلوبة. يستخدم الصندوق عائدات بيع المنتجات الطبية في شراء منتجات جديدة لتعزيز المخزون وتغطية التكلفة التشغيلية والتوسع الرأسي والأفقي دون إضافة أي أرباح تدفع لدعم الإيراد العام وهو ما كان يسعى بالربط قبل صدور القانون.
2. إلزامية الشراء الموحد لأجهزة الدولة مما يقلل الهدر، ويخفض الأسعار ويوحد معايير جودة الأدوية في جميع المرافق الحكومية ويلزم القانون الصندوق بشراء الأدوية المطورة جينياً والأدوية ذات المدى العلاجي الضيق والأدوية التي تستعمل لعلاج الأمراض المستعصية والوبائية والأمصال من المصادر الموثوقة في الدول ذات النظام الرقابي المعتمد أو من المصادر ذات الأهلية المسبقة من منظمة الصحة العالمية.
3. تخفيض الأسعار وذلك نتيجة للإعفاء من الجمارك والضرائب والعوائد وأي رسوم حكومية.
4. توحيد أسعار البيع للجمهور في جميع أنحاء البلاد وثباتها دون تغيير لفترات طويلة ودعم الأدوية غالية الثمن وكذلك التزام الصندوق بالترحيل، مما يساعد على كبح جماح أسعار أدوية القطاع الخاص (متوسط أسعار أدوية الصندوق يعادل 46% من أسعار القطاع الخاص في العام 2017).
5. لا تتم التصفية إلا بموجب قانون.
6. تحسين سلسلة الإمداد الطبي للمرافق الحكومية وذلك بتوفير الترحيل الآمن للمنتجات حماية من ضوء الشمس والتحكم في درجات الحرارة أثناء الترحيل والتخزين.

7. زيادة الإتاحة الدوائية وتوصيل الدواء إلى المرافق الصحية الحكومية في جميع أنحاء البلاد وذلك بإنشاء فروع في الولايات.
  8. توفير أدوية الحوادث والطوارئ وعلاج الأطفال أقل من 5 سنوات والكلى والسرطان ومستهلكات بنك الدم وأدوية مرضى الهيموفيليا وأدوية خفض وفيات الأمهات وغيرها من الأدوية المنقذة للحياة.
  9. تقوية الإجراءات الوقائية لحماية المال العام.
  10. تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في الإمداد الطبي.
  11. تدريب العاملين في السلسلة الوطنية للإمداد الطبي الحكومي.
  12. تنظيم شراء المنتجات الطبية لأول مرة.
  13. يمنع النزاع بين مؤسسة الإمداد وبين المؤسسة الرقابية بوجوب شراء الأدوية المسجلة. حدد مصادر شراء الأدوية التي لا توجد لها مثيلات مسجلة في البلاد وأوجب أخذ مسبق كتابة من المجلس القومي للأدوية والسُّموم.
  14. شروط خاصة للعاملين.
  15. تعيين المدير العام للصندوق بواسطة مجلس الوزراء بتوصية من مجلس إدارة الصندوق.
- أهداف الصندوق القومي للإمدادات الطبية:** يهدف الصندوق القومي للإمدادات الطبية لتحقيق الآتي:
1. تأمين حاجة الوحدات الصحية في القطاع العام من المنتجات الطبية ذات المأمونية والنجاعة والجودة العالية والسعر الموحد في جميع أنحاء البلاد.
  2. تحقيق الأمن الدوائي القومي.
  3. توفير المنتجات الطبية بنظام استرداد التكلفة تأكيداً للدور الخدمي والإستراتيجي للصندوق.
  4. المساهمة في تطوير الخدمات الصيدلانية في البلاد.
  5. تعزيز الاستخدام المرشد للدواء.
  6. تعزيز الإتاحة الدوائية.
  7. المساعدة في نشر الخدمات العلاجية في جميع أنحاء البلاد وذلك بتوفير المنتجات الطبية.
- استطاع الصندوق القومي للإمدادات الطبية توفير الأدوية والمستلزمات الطبية بنسب عالية خلال السنوات الماضية، رغم الظروف التي مرت بها البلاد، حيث زاد معدل الوفرة الدوائية من 46% في 2010 إلى 95% في المتوسط في الأعوام الأخيرة، علماً بأن الحد الأقصى المعمول به عالمياً 95%. هذا بالإضافة إلى تمكن الصندوق من المحافظة على وفرة أصناف البرامج العلاجية المتخصصة وتشمل أدوية الطوارئ والحوادث وأدوية علاج السرطان وأدوية ومستهلكات زراعة وغسيل الكلى وأدوية ومستهلكات بنك الدم والهيموفيليا وأدوية برنامج علاج الأطفال المجاني بنسبة لا تقل عن 95% خلال الأعوام الخمس الماضية، رغم التحديات التي واجهت الإمدادات الطبية والمتمثلة في ندرة النقد الأجنبي وصعوبة التحاويل البنكية في الفترة السابقة. يتلخص أهم ما قام به الصندوق في الفترة الماضية ومنح بموجبه العاملون بالصندوق وسام الإنجاز والمدير العام نجمة الإنجاز في الآتي:

1. مشروع مجانية علاج الأطفال دون الخامسة: بادرت وزارة الصحة الاتحادية بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بمشروع توفير 43 صنفاً من الأدوية التي تعالج معظم الأمراض الشائعة عند الأطفال في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية. خصصت وزارة المالية أكثر من 200 مليون جنيه سنوياً لهذا البرنامج. يساعد هذا المشروع في تقليل

نسبة الوفيات وسط الأطفال دون الخامسة. أيضاً يساهم في تخفيف عبء فاتورة العلاج على المواطنين. عدد المرافق الصحية التي توفر هذه الأدوية في الولايات التي بها فروع للصندوق 3,441 (95% من المرافق).

2. أفرع الصندوق بالولايات: أكملت الإمدادات الطبية إنشاء فروعها في 16 ولاية وذلك تنفيذاً لقانون الصندوق القومي للإمدادات الطبية لسنة 2015، والذي يوجب على الصندوق توفير الأدوية في جميع المؤسسات الحكومية وذلك بإنشاء فروع له بالولايات. في هذه الفروع تقوم الإمدادات بتوفير رأس المال الابتدائي لمخزون الأدوية، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي المتمثل في تشييد مخازن بمواصفات التخزين الجيد الصادرة من منظمة الصحة العالمية. ولتسهيل نقل الأدوية من رئاسة الولاية إلى المرافق الصحية، منحت الإمدادات كل ولاية عربتين للإشراف وشاحنتين للنقل البارد للأدوية من رئاسة الولاية إلى المرافق الصحية. عدد العربات الكلي 64 عربة بتكلفة حوالي 73 مليون جنيه سوداني. تعتبر هذه الفروع صمام أمان لضمان وصول الأدوية المأمونة والفعالة إلى جميع المواطنين وبالقرب من أماكن سكنهم وبأسعار موحدة في جميع أنحاء البلاد. زاد مخزون هذه الولايات من الأدوية من 20 مليون جنيه قبل إنشاء الفروع في العام 2015 (حوالي 3.3 مليون دولار) إلى أكثر من 270 مليون جنيه في العام 2017 (حوالي 16.9 مليون دولار) بعد إنشاء فروع الإمدادات في 16 ولاية. أكملت الإمدادات الطبية إنشاء مخازن للأدوية بمواصفات عالية في 4 ولايات. كما بدأت في تشييد مخازن جديدة في 7 ولايات أخرى بتكلفة 252 مليون جنيه.

3. أسعار الأدوية: وحدت الإمدادات أسعار بيع الأدوية للجمهور في جميع أنحاء الولايات التي بها فروع، بمعنى آخر تتكفل الإمدادات بكل تكاليف ترحيل الأدوية من الخرطوم إلى هذه الولايات. إضافة إلى ذلك استطاع الصندوق خفض أسعار أدويته والحفاظ على هذه الأسعار دون تغيير يذكر لأكثر من ثلاثة أعوام، رغم الارتفاع المستمر في سعر الصرف. كما استطاع الصندوق دعم أسعار أكثر من 50 صنفاً جميعها من الأدوية غالية الثمن بنسبة دعم أكثر من 40% في المتوسط وبقيمة دعم تجاوزت 55 مليون جنيه سوداني ومن هذه الأدوية على سبيل المثال عقار الأميونوقلوبيلين والذي خفض سعره من 3,914 جنيه إلى 1,000 جنيه (أي بنسبة دعم تزيد عن 70%). أيضاً حافظ الصندوق على أسعار أدوية الأمراض المزمنة (11 نوع من الأمراض) والتي يبلغ عددها 288 صنف دون تغيير، رغم عدم وفاء وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بالتزامها، وعدم تنفيذ توجيه رئاسة الجمهورية الصادر في يناير 2018 بدفع قيمة فرق سعر صرف لهذه الأدوية، حيث بلغت مديونية هذا البند 157.2 مليون جنيه سوداني بنهاية ديسمبر من العام 2017.

4. جودة الأدوية: لضمان مأمونية ونجاعة وجودة الأدوية والمستلزمات الطبية أثناء الترحيل وداخل مخازنه المركزية ومنها إلى مخازن فروعها بالولايات، التزم الصندوق باستيراد الأدوية المسجلة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، حيث ارتفعت نسبة الأدوية المسجلة التي استوردها الصندوق في العام 2017 إلى 97% مقارنة بنسبة 61% في العام 2010. إنعكس هذا الإجراء في انخفاض نسبة الأدوية المرفوضة من 9% في العام 2010 إلى أقل من 0.5% منذ العام 2014.

5. تخزين وترحيل الأدوية: قام الصندوق بتحديث وتطوير البيئة التخزينية وفقاً للمعايير العالمية ومتطلبات أسس التخزين الجيد الصادرة من منظمة الصحة العالمية، حيث قام بتركيب أجهزة لرصد درجات الحرارة والرطوبة على مدار الثانية في مخازنه المركزية و أنشأ غرفة لمراقبة المخزون في المركز والولايات. يتمكن الصندوق من خلال هذه الغرفة من رصد درجات الحرارة والرطوبة بالمخازن عن طريق النظام الآلي الذي يضمن رصد درجة الحرارة والرطوبة في المناطق المختلفة داخل المخازن على مدار الثانية والإنذار بأي تغيير يحدث في درجات الحرارة والرطوبة يتجاوز المدى المسموح به. أيضاً يراقب الصندوق مخزون الأدوية في جميع فروعها بالولايات مما يساعد في سد النقص وسحب الأدوية الفائضة وتحويلها إلى الولايات الأكثر استهلاكاً مما يساعد في الاستفادة القصوى من الأدوية الموجودة ويقلل من قيمة الأدوية

منتهية الصلاحية. كما تمكن الصندوق من زيادة السعة التخزينية الرأسية وذلك بإنشائه لمخزن جديد وفق مواصفات التخزين العالمية وبمساحة تقدر بأكثر من 46,000 مترمكعب والذي تكرم فخامة رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير بافتتاحه في 17 أبريل من العام 2017. ولضمان جودة المنتجات الطبية أثناء الترحيل، تعاقدت الإمدادات مع شركات مقتدرة لنقل الأدوية في شاحنات مبردة من ميناء بورت سودان إلى مخازنها المركزية ومنها إلى مخازن فروعها بالولايات المختلفة.

6. تقليل نسبة الأدوية منتهية الصلاحية: استطاعت الإمدادات تقليل الهدر الناتج عن انتهاء صلاحية الأدوية قبل توزيعها من 7% في العام 2010 إلى 1% فقط منذ العام 2013 وهي أقل من الحد الأدنى المقبول عالمياً وهو بين 3% - 5% من متوسط قيمة المخزون السنوية، وذلك باتباع مجموعة من الإجراءات أهمها معرفة موقف استهلاك الأصناف واستخدام مؤشرات القياس المتعارف عليها عالمياً للتنبؤ بانخفاض الاستهلاك أو تراكم المخزون وتحويل المخزون غير المتحرك إلى الولايات ذات الاستهلاك المرتفع. أيضاً قام الصندوق بتفعيل الجرد الدوري، حيث أدخل، ولأول مرة في تاريخه، الجرد نصف السنوي والجرد المفاجئ. كما قام في هذا العام بجرد جميع مخازنه بفروعها في الولايات وذلك بإرسال فرق من المركز للولايات للتأكد من دقة عملية الجرد، وصحة البيانات في النظام الإلكتروني، والوقوف على البيئة للتخزينية بمخازن الفروع وكذلك قام الصندوق بمراجعة طريقة تحديد الكميات باستخدام الكمبيوتر.

7. احتياجات الطوارئ الطبيعية وغيرها: استطاع الصندوق مقابلة احتياجات الطوارئ إبان أحداث النيل الأزرق وهجليج وابوكرشولة واحتياجات طوارئ الخريف وأمصال الحجاج والأدوية والمحاليل اللازمة لمعالجة الإسهالات المائية، جرحى اليمن بكفاءة عالية، رغم صعوبة التحاويل البنكية في الفترة السابقة.

8. تطوير منهجية العمل بالصندوق: في العام 2010 أدخل الصندوق النظام الإلكتروني المعروف باسم تخطيط موارد المؤسسات (ERP) والذي أسهم في إنشاء قاعدة بيانات شاملة لكل العمليات بالصندوق وتحقيق التكامل والربط في المعلومات بين الإدارات والمخازن وربط شبكة الصندوق مع فروعها بالولايات. ومن خلاله أصبح الصندوق رائداً في تطبيق عدة أنظمة إلكترونية وهي نظام الباركود ونظام مراقبة درجات الحرارة والرطوبة في جميع مخازن الصندوق المركزية وتطبيق نظام الشراء الإلكتروني والبيع عن طريق الإنترنت ونظام الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى ترك التعامل الورقي تماماً في الإمدادات وأصبح البريد الإلكتروني وسيلة التواصل بين العاملين على مستوى المركز والولايات.

9. الشراء الموحد الإلكتروني: لأول مرة في تاريخ البلاد، أدخل الصندوق نظام الشراء الإلكتروني في العام 2015. وهي خدمة تتيح للموردين التقديم لعطاءات الصندوق بواسطة الإنترنت وتعتبر التجربة الأولى من نوعها في السودان وأفريقيا. شاركت في هذا العطاء الأول من نوعه جميع مؤسسات الحكومة المسؤولة عن الإمداد الطبي إنفاذاً لقانون الصندوق وقرار فخامة رئيس الجمهورية بالشراء الموحد. شاركت في هذا العطاء أكثر من 90 شركة مقارنة مع متوسط 50 شركة في العطاءات السابقة. العطاء الإلكتروني أدى إلى خفض زمن فرز العطاء وتحديد الفائزين من 6 شهور إلى 15 يوماً فقط وبدرجة عالية من الشفافية. تمكن الصندوق من خلال تنفيذ الشراء الإلكتروني الموحد الحصول على توفير مبلغ 12 مليون يورو في أول تجربة لهذا البرنامج.

10. دعم الصناعة الوطنية: مساهمة في تنفيذ سياسة الدولة وتوطين الصناعة الوطنية وتطويرها، خصص الصندوق عطاءً منفصلاً للصناعة الوطنية منذ العام 2011. زادت مشتريات الصندوق من الصناعة الوطنية من 10 مليون جنيه (3 مليون دولار) في العام 2010 إلى 1,059,000,000 جنيه (67 مليون دولار) في عطاء العام 2017. ويعمل الصندوق على الاستمرار في تخصيص عطاء للمنتجات المحلية، مع مراعاة سعر الأدوية وجودتها التزاماً بما جاء في قانون الشراء

- والتعاقد والتخلص من الفائض لسنة 2010، وحتى لا يكون هذا الدعم على حساب المريض من حيث الجودة وسعر الدواء المحلي المتوفر مقارنة مع الدواء المستورد
11. نظام التعاقد طويل الأجل: انتهج الصندوق سياسة شراء الأدوية والمستلزمات الطبية عن طريق نظام التعاقد طويل الأجل للأدوية المنقذة للحياة بعد إجازته من مجلس إدارة الصندوق لضمان إنسيابها دون حدوث فجوات وذلك لقلّة مصادر هذه الأدوية وصعوبة الحصول عليها في الوقت المناسب، سيما الأصناف التي تصنع بعد الطلب مثل الأمصال واللقاحات. أيضاً ساعدت هذه العقود في خفض وتثبيت أسعار الأدوية. في العام 2013 وقع الصندوق عقوداً طويلة الأجل مع تثبيت السعر المرسى في العطاء المفتوح لمدة خمسة أعوام مع 8 شركات تورد للصندوق 74 صنفاً من الأدوية المنقذة للحياة. في العام 2015 بلغ الوفر المادي المتحصل عليه 2,282,954 يورو، وارتفع عدد الأصناف في العام 2017 إلى 95 صنف حيث شمل عدة أدوية منقذة للحياة بالإضافة إلى المحاليل الوريدية بعد موافقة شركاتها على العقود طويلة الأجل. كما زادت قيمة الوفر المادي إلى 9,770,575 يورو.
12. إمداد الغازات الطبية: تنفيذاً لقرار الشراء الموحد، استطاع الصندوق إمداد الغازات الطبية لجميع المستشفيات في كل ولايات السودان بنسبة 100% وبأسعار تعادل نصف أسعار الغازات عندما كانت يتم شراؤها بواسطة الولايات والمستشفيات مباشرة من مصانع الغازات الطبية، علماً بأن الصندوق يبيعها للمرافق الصحية بسعر التكلفة. واستطاع الصندوق من خلال تنفيذه للشراء الموحد للغازات الطبية من الحصول على قيمة وفر حوالي خمسة مليون جنيه سنوياً.
13. مستهلكات المعامل: تنفيذاً لقرار الشراء الموحد. بدأ الصندوق في شراء وتوفير بعض مستهلكات المعامل من مصادر ذات جودة عالية مما سيسهم في زيادة الثقة في النتائج المختبرية.
14. نظام الإمداد الإلكتروني: بدأت الإمدادات في أغسطس من العام 2011 في استقبال طلبات الزبائن بالإنترنت، لتصبح أول مؤسسة في البلاد تعمل بنظام البيع الإلكتروني المتكامل حيث يتيح النظام الفرصة للزبائن عمل الطلبات وإرسالها إلكترونياً، دون الحاجة إلى الحضور إلى مكاتب الإمدادات. عدد زبائن البيع الإلكتروني 1,545 زبون. استطاع الصندوق تلبية جميع طلباتهم التي وصلت إليه إلكترونياً وعددها 21,092 طلبية.
15. نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني: انتهج الصندوق سياسة الدفع الإلكتروني والتحصيل الإلكتروني لجميع المدفوعات المالية للصندوق وذلك بهدف الضبط المالي وتسهيل الإجراءات للزبائن حتى قبل صدور قرار وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
16. صيدليات القومي للإمدادات الطبية: تعتبر الصيدليات من منافذ الصندوق الرئيسية التي تتعامل مع المواطنين مباشرة حيث أن صيدليات الصندوق تقدم خدمات للمجتمع ولا تهدف للربح. وتوزع من خلالها أدوية الصندوق ذات الجودة العالية وبأسعار المقدور عليها وهي بذلك تسهل على المريض الحصول على أدوية الصندوق في أي وقت وبالأخص الأدوية النادرة التي لا توجد إلا في الصندوق. تبيع هذه الصيدليات أكثر من 100 صنف بنفس سعر شراؤها. بالإضافة إلا أن أسعار أدوية الصندوق تعادل 46% من أسعار القطاع الخاص (أقل بنسبة 54%) وهذا يعزز الدور الخدمي الذي يقوم به تجاه الفقراء والمحتاجين. خلال العام 2017 بلغ عدد المترددين على صيدليات الصندوق الثلاث 641,421 مريض وبمعدل تردد 860 مريض يومياً. ينفذ الصندوق القومي للإمدادات توجيه فخامة رئيس الجمهورية بإنشاء عدد 70 صيدلية بفروعه بالولايات وفق المعايير العالمية، وبذلك يضمن استفادة المواطنين في جميع الولايات التي بها فروع للصندوق من خدمة صيدليات الصندوق.

17. خدمة توفير الأدوية عن طريق الاتصال الهاتفي: قام الصندوق بإدخال هذه الخدمة في الربع الأول من العام 2013 لتوفير الأدوية النادرة للمرضى والأدوية غير المتوفرة في السودان وذلك عن طريق صيدليات الصندوق والتي تعمل على مدى 24 ساعة وتتلقى استفسارات وطلبات المرضى عن الأدوية الموجودة بالبلاد وذلك عن طريق الاتصال بالرقم 5959 وفي حالة عدم توفرها يقوم الصندوق بتوفير هذه الأدوية من خارج البلاد للمرضى الذين يطلبونها في فترة لا تتجاوز 72 ساعة وبسعر التكلفة فقط وهذا بالإضافة إلى رقم الواتساب الذي يستقبل الروشحات أو صور الأدوية المطلوبة بمعدل 40 محادثة يومياً. في العام 2017 استقبل الرقم 5959 أكثر من 66 ألف مكالمة. استطاع الصندوق توفير عدد 350 صنف من خارج البلاد من أصل 378 صنفاً طلبها الزبائن (أي بنسبة تنفيذ 93%). كما بلغ عدد الزبائن الذين وفرت لهم الأدوية 5,662 من أصل 5,690 زبون (أي بنسبة 99.5%).
18. خدمة تعريف الزبائن بوصول أدوية جديدة: يعمل الصندوق على توفير خدمة الرسائل التلقائية للزبائن والتي تفيدهم بوصول مخزون جديد لأي من الأصناف التي يتعامل فيها الصندوق. منذ العام 2016 أُدخل جميع زبائن الصندوق في هذه الخدمة حيث تصل الإفادات إليهم جميعاً.
19. خدمة توفير وتوصيل الأدوية للمرضى ذوى الأمراض المزمنة: خلال هذا العام أُدخل الصندوق هذه الخدمة وتم التوصيل لعدد 27 مريض بتردد 243 مرة.
20. الانضباط والالتزام بمواعيد العمل: وضعت الإمدادات قواعد موحدة وعادلة لضبط الحضور والإنصراف والالتزام بمواعيد العمل الرسمية وبعد العطلات الرسمية كالأعياد والمناسبات الوطنية لتحسين الأداء وزيادة الانتاجية، كما هيأت بيئة عمل مريحة وملائمة للعاملين، وعلى سبيل المثال ارتفع معدل ساعات العمل في العام 2017 إلى 99% أي لم يتجاوز التأخير أو الغياب نسبة 1% فقط مقارنة مع العام 2016 والتي كان معدل ساعات العمل فيها 98% أي 2% نسبة التأخير أو الغياب.
21. تنمية الموارد البشرية: تنفذ الإمدادات الطبية برنامجاً مكثفاً لتنمية قدرات العاملين في مؤسسات متخصصة داخل وخارج البلاد. استفاد من هذا البرنامج في العام 2017، 1,241 متدرب، منهم أكثر من 120 متدرب نالوا دورات خارج البلاد. كذلك استمر الصندوق بتوزيع بعض المراجع والمنشورات العلمية في مجال الإمداد الطبي لفروع الصندوق وإدارات الصيدلة بالولايات. لمواصلة هذا البرنامج الطموح في تنمية قدرات العاملين ولتحسين جودة الأداء والاستفادة القصوى من الموارد التي توفرها الحكومة للأدوية، أنشأ الصندوق مركز عبد الحميد إبراهيم للتدريب والذي تكرم فخامة رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير بافتتاحه في 17 أبريل من العام 2017. يعنى هذا المركز بتطوير الموارد البشرية وبناء القدرات العلمية والمهنية للعاملين بسلسلة الإمداد الطبي بالبلاد. يحتوي المركز على أربع قاعات تدريبية بعدد 30 مقعد لكل قاعة مع إمكانية ربط قاعتين لتناسب البرامج الموسعة ذات العددية الكبيرة وقاعة للمؤتمرات بسعة 265 كرسي ومزودة بأجهزة مكرفونات وشاشات ذكية وتوفر خدمة الترجمة الفورية. هذا بالإضافة إلى قاعة اجتماعات المجلس القومي لتنسيق الخدمات الصحية. كذلك يحتوي المركز على مختبر حاسوب به 25 كمبيوتر بالإضافة إلى مكتبة إلكترونية وورقية تحتوي على الكتب والأوراق العلمية في إدارة النظام الصحي بالتركيز على مجال الإمداد الطبي والرقابة والخدمات الصيدلانية. أخيراً المركز به كل المنافع اللازمة للتدريب من كافيتريا واستراحات وانترنت وغيرها.

ملخص التقدم المحرز في بعض المؤشرات: مقارنة بين الأعوام 2010 وحتى العام 2017

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الإنحراف	النسبة
مشتريات الأدوية الأجنبية *	134	147	286	503	592	785	905	2,325	1,420	157%
مشتريات الأدوية -الصناعة المحلية*	7	10	18	41	113	177	178	486	308	173%
قيمة المخزون	74	85	154	265	428	550	626	1,189	563	90%
قيمة المنتجات الطبية التي وزعتها الإمدادات *	173	175	330	557	922	1,218	1,484	2,998	1,514	102%
مخصص البرامج القومية من إجمالي التوزيع	80	85	154	215	435	634	715	1,943	1,228	172%
زبائن الإمداد الإلكتروني	NA	57	266	542	912	1,599	1,219	1,545	326	27%
متوسط الوفرة الدوائية	63%	66%	93%	95%	92%	85%	82 %	95%	0	16%
نسبة الأدوية المرفوضة	9%	2%	1%	0.6%	0.3%	1%	0.6%	0.3%	0	-50%
نسبة الأدوية منتهية الصلاحية	7%	5%	2%	1%	1%	1%	1%	1%	0	%0
نسبة الأدوية المسجلة	74%	87%	72%	96%	98%	97%	95%	97%	0	2%
الأدوية من دول ذات نظام رقابي معتمد	22%	28%	32%	29%	25%	29%	31%	31%	0	0%
عدد المتدربين	10	161	331	466	588	1,224	1,200	1,241	41	3%
نسبة أسعار أدوية الصندوق إلى القطاع الخاص	NA	NA	NA	79%	45%	47%	47%	46%		

- \*بملايين الجنيهات.

- NA المعلومات غير متوفرة أو الخدمة لم تكن موجودة.